الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

©FAC/Maham Research & Marketing Co.

المصفوفة القطرية 2024
المملكة العربية السعودية

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000، مع تحفظات تتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية. ولا تعتبر المملكة نفسها ملزمة بالمادة 9(2) (جنسية الأطفال) والمادة 29(1) (تسوية المنازعات).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتضمن النظام الأساسي للحكم أي أحكام بشأن المساواة بين الجنسين أو حظر التمييز على أساس الجنس. ويكفل النظام الأساسي للحكم عموماً مبدأ المساواة، وتنص المادة 8 على التالي: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية".

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتطرق الدستور إلى دور النظام العرفي باعتباره مصدراً للتشريع.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للحكم، فإن القرآن والسنّة هما المصدران الرئيسيان للتشريع في المملكة العربية السعودية. ومن ثمّ، تسمو مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة في حال أي تعارض بين الأحكام الدستورية أو الأنظمة الوطنية أو الاتفاقيات الدولية ونظام الأحوال الشخصية (الشريعة).

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدد النظام صلاحيات وسلطات نُظُم العدالة غير الرسمية، ويظل القرآن والسنّة مصدر التشريع المعمول به.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

يقوم نظام الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، ولكن ما من قانون معياري يحظر التمييز غير المباشر ضد المرأة.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

لم يتم بلورة أي خطة في هذا الصدد.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

توجد التزامات مرصودة في الميزانية للأجهزة المخصصة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

تنص الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة ووثيقة حقوق المرضى على حق المرأة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة والشاملة. وينص النظام الصحي على تمويل الخدمات الصحية بعدة طرق من أهمها الميزانية العامة للدولة، ومن أمثلة الخدمات الصحية التي ينص عليها النظام رعاية الأمومة والطفولة وبرامج صحة المرأة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

وفق المادة 47 من النظام الأساسي، فإن "حق التقاضي مكفول على قدم المساواة للمواطنين والمقيمين في المملكة". وتنص المادة 139 من نظام الإجراءات الجزائية والمادتين 96 و97 من لائحته التنفيذية على أنه لا يجوز الإخلال بحق المتهم في الجرائم الكبيرة في الاستعانة بمن يدافع عنه (بمافي ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني والمساعدة المالية والمشورة القانونية) في الإجراءات الجزائية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

وفق المادة 47 من النظام الأساسي، فإن "حق التقاضي مكفول على قدم المساواة للمواطنين والمقيمين في المملكة". لا يوجب النظام تقديم المساعدة القانونية في المسائل المدنية والأسرية، لكن المساعدة القانونية المجانية متوفرة عن طريق الجمعيات الخيرية.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لم يُسنّ قانون في هذا الشأن، ولكن نصت المادة 4 من تنظيم الهيئة العامة للإحصاء الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 11 وتاريخ 1437/1/13هـ على أن الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمُنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب للحصول على جواز السفر؟

وفقاً للمادة 2 من نظام جوازات السفر المعدل، تتمتع المرأة بحق متساو في استصدار جوازات السفر بدون إذن ولي الأمر أو الزوج. ونص المرسوم الملكي رقم م/134 بتاريخ 1440/11/27 هـ (30 تموز/يوليو 2019) على المساواة بين الرجل والمرأة في شروط استصدار جوازات السفر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

كفل تعديل المادة 67 من نظام الأحوال المدنية حقوقاً متساوية لجميع المواطنين السعوديين، حيث يمكن للرجال والنساء استصدار بطاقة شخصية هوية وطنية لكل من أكمل سن الخامسة عشرة. ويكون ذلك اختيارياً لمن هم بين سن العاشرة والخامسة عشرة بعد موافقة ولي الأمر.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

ليس لزاماً على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية والأزواج وغيرهم من أفراد الأسرة قبل مباشرة الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ولا من زوجها أو غيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية، باستثناء إبرام عقد الزواج الذي يتطلب موافقة ولي أمرها.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

تعتمد أنظمة الإجراءات المدنية والإثبات والمرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية لغةً محايدة في تنظيم الشهادة. لكنّ وزن إثبات شهادة المرأة يكون أقل وزناً من شهادة الرجل في بعض المسائل الأسرية والشخصية وفقاً لنظام الأحوال الشخصية الذي يعتبر أنّ الكتاب والسنة هما مصدر التشريع في المملكة. فعلى سبيل المثال، يُشترط في الشهادة على الزواج رجلان بالغان. كذلك الأمر بالنسبة لجريمة الزنا التي تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية المطبّقة في المملكة، حيث يشترط لإثباتها أربعة رجال بالغين.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

تتمتع المرأة بحقوق التعاقد نفسها المكفولة للرجل.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

يكفل النظام الأساسي في المادتين 17 و18 منه حق الملكية الخاصة لجميع المواطنين. أما نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها وإدارتها، فيعتمد في المادة الأولى منه لغة محايدة في مخاطبته المواطنين وتنظيم حقوقهم في التملّك والوصول إلى الممتلكات والتصرف فيها.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

بناءً على الأمر السامي رقم 33322 لسنة 1438هـ، لا تُفرض أي قيود نظامية على المرأة. كذلك، هناك عدد من المبادرات التي تدعمها وتمكّنها في التجارة .

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

لا تتضمن أنظمة المملكة نصوصاً تحول دون شغل المرأة أي من المناصب العليا، حيث نص نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/49) وتاريخ 18 حزيران/يونيو 1977م، في المادة 1 منه على أن "الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين في شغل المناصب العامة"، وبذلك فإنه لا يوجد أي مانع يحول دون تولي المرأة مناصب عليا في الدولة أو شغلها الوظائف العامة.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

تنص المادة 3 من نظام مجلس الشورى على ألا يقل تمثيل المرأة عن 20 في المائة من مقاعد مجلس الشورى، وهو ما لا يستوفي المعيار الدولي الذي يوصي بألا تقلّ حصة المرأة عن 30 في المائة.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

لا يوجد نظام يحظر العنف ضد المرأة في السياسة العامة/الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف الجنسي.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

يتضمن نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 آلية حماية لضحايا الإيذاء، وهو يتضمن أوامر حماية.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

التساهل مع مرتكبي جرائم الشرف ضد النساء غير مقنّن في النظام السعودي. ويعود إلى المحكمة، وفقاً لتقديرها، أن تحدد العقوبة الواجب فرضها على الرجال الذين يرتكبون هذه الجرائم. ولم تُسجّل أي حالات بما يسمى "جرائم الشرف".

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

ما من نظام يحظّر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، إلا أنها غير شائعة عموماً في صفوف المواطنين السعوديين.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

الزنا مُجرّم بموجب الشريعة.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

لا يوجد تعريف لجريمة الاغتصاب، ولكن ثمة إجماع على كونها إرغام وغصب الطرف الآخر، سواء كان رجلاً أو امرأة، على ممارسة الجنس.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

الاغتصاب الزوجي ليس مُجرّماً. وعلى الرغم من أن المحاكم الشرعية لم تعاقب تقليدياً الاغتصاب الزوجي، إلا أن الزوج ملزم عموماً بعدم إيذاء زوجته.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يوجد نصّ نظامي يعفي المغتصب من العقاب في حال تزوّج ضحيته. وتنص اللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية على عقاب المغتصب في كل الأحوال.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

التحرش الجنسي مُجرّم بموجب نظام صدر عام 2018. وفي هذا النظام، يُقصد بـ "التحرش" كلّ

قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمسّ جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

يفرض نظام مكافحة جرائم المعلوماتية عقوبات على أي فعل يُرتكب باستخدام الشبكة المعلوماتية ويكون من شأنه المساس بالحياة الخاصة أو التشهير بالآخرين و/أو ترويج/تعزيز الاتجار في الجنس البشري/الاتجار بالبشر أو تسهيله. وعلى الرغم من أن النظام لا يتضمن نصاً صريحاً بشأن العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات، إلا أن أحكامه تنطبق على الرجال والنساء على حد سواء. أما نظام مكافحة جريمة التحرش، فيجرّم كلّ فعل من أفعال التحرش يُرتكب بوسائل التقنية الحديثة.

هل يجرم القانون العمل بالجنس والبغاء؟

تحظر الشريعة الإسلامية العمل بالجنس والبغاء.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

يحظر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لسنة 2009 الاتجار بالبشر ويتضمن تدابير الوقاية والحماية من ذلك.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

يتضمن نظام العمل أحكاماً محددة تحظّر صراحةً التمييز ضد المرأة. وجاء التعديل الذي أُدخل على المادتين 2 و3 من النظام آنف الذكر ليعيد التأكيد على شمول "النساء" في تعريف العامل كما هو منصوص عليه في النظام. كذلك، يؤكّد النظام صراحةً على أن المواطنين متساوون في حق العمل بدون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء في أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

يحظر نظام العمل التمييز ضد المرأة في العمل أو الأجر.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

يكفل النظام للمرأة والرجل على حد سواء الحق في أجر متساو عن العمل ذي القيمة المتساوية. ويحظّر القرار الوزاري رقم 39860 لسنة 1440 التمييز في أجور العاملات عن العاملين في العمل ذي القيمة المتساوية.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في أدائها مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

يساوي التعديل الجديد لنظام التأمينات الاجتماعية بين الرجل والمرأة في سن التقاعد، إذ ينص على أن سن التقاعد لجميع الموظفين هو ستين سنة.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

في عام 2024، تمّ تعديل نظام التأمينات الاجتماعية الذي بات يضمن حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية، من دون التفريق بينهم.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

بموجب المادتين 155 و156 من نظام العمل، لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة لحصولها على إجازة وضع أو لمرضها الناتج عن الحمل أو الوضع.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

منذ تعديل نظام العمل في عام 2024، أصبح للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع لمدة اثني عشر أسبوعاً بأجر كامل، في حين أنّ المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية هو أربعة عشر أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا يحق للآباء الحصول على إجازة أبوة خلافاً للأمهات، إلا أن المادة 113 من نظام العمل تنص على أن للعامل الحق في إجازة بأجر كامل لمدة ثلاثة أيام في حالة ولادة مولود له.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

هناك أحكام نظامية تنص على توفير خدمات رعاية الأطفال، غير أنها لا تُطبق بشكل كامل ومتسق في القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

نظام مكافحة جريمة التحرش يوجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل. وقد تم وضع تلك التدابير في وثيقة ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

يتضمّن النظام أحكاماً بشأن المطالبات المدنية/سُبُل الانتصاف في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل. فوفقاً لنظام مكافحة جريمة التحرش، لا تخلّ المساءلة التأديبية بحق المجني عليه في التقدم بشكوى أمام الجهات/المحاكم المختصة نظاماً ضد مرتكب جريمة التحرش.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

بموجب قرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم 40676 لسنة 2023، اعتُمِدَت لائحة العمالة المنزلية ومن في حكمها. وتحدد اللائحة ساعات العمل وأيام الراحة والإجازات والرعاية الصحية، بالإضافة الى الحماية من الاعتداء اللفظي أو الجسدي والتحرش الجنسي.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

يمكن تقديم الشكوى لدى وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التي تتولى مباشرة التحقيق في الشكوى وإحالتها للجهات المختصة. ويمكن أيضاً تقديم شكوى لدى هيئة حقوق الإنسان ويمكن رفع شكوى لدى المحاكم العمالية أو ديوان المظالم حسب الاختصاص.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

تنص المادة 16(3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل على عدم جواز إبرام عقد الزواج لمن قلّ عمره عن ثمانية عشر عاماً إلا بإذن من المحكمة.

وفي عام 2022، أصدرت المملكة العربية السعودية نظام الأحوال الشخصية الذي رفع سن الزواج إلى 18 عاماً لكلا الجنسين من دون تمييز. ويحق للمحكمة أن تأذن بالزواج لمن لم يتمّم سنّ الثامنة عشرة من عمره، ذكراً كان أم أنثى، بعد التحقق من مصلحته في الزواج.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

من الممكن إبطال زواج من هم دون الثامنة عشرة في حال أبرم عقد الزواج بدون إذن المحكمة المختصة. ويتعين إحالة مثل هذه العقود إلى المحكمة المختصة للتأكد من امتثالها للمادة 16(3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

بموجب مبادئ الشريعة، يتعين على الزوج إعالة زوجته مالياً ومن واجب الزوجة أن تطيع زوجها. ويحق للزوج طلاق زوجته، ويحق للزوجة التطليق في ظروف محددة. ويمكن للزوجة أيضاً المطالبة بالخلع بدون أسباب شريطة تنازلها عن حقوقها المالية.

هل يحظر القانون تعدد الزوجات؟

يجوز تعدد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

تنعقد الولاية للأب على أطفاله وهو من يتعين عليه اتخاذ القرارات في المسائل الهامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وللأم دور أيضاً في القرارات الخاصة بأطفالها.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

أكدّ نظام الأحوال الشخصية الجديد الصادر في عام 2022 على حق الأم بالحضانة بعد الطلاق. ويعود للمحكمة أن تقرر خلاف ذلك بناء على مصلحة المحضون. ويسقط حق الأم بالحضانة في حال زواجها مجدداً.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

يكفل النظام حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في اختيار المهنة، منها على سبيل المثال ممارسة مهنة المحاماة والمهن الطبية والقضائية. ولا تفرض أحكام هذه الأنظمة أي قيود على نوع الأعمال التي يمكن للمرأة أن تؤديها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

على الرغم من غياب نظام يرعى الملكية الزوجية، يكفل النظام الأساسي للحكم حق كلّ مواطن في الملكية الخاصة ويحميه، مستنداً في ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر التشريع الرئيسي. فمبادئ الشريعة الإسلامية تقوم على فصل الممتلكات بين الزوجين، ولكلّ منهما الحق الكامل في التملّك والتصرف بالممتلكات والأصول على نحو مستقل قبل الزواج وخلاله وبعد إنهائه بالطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

تُطبّق أحكام الشريعة فيما يتعلق بالإرث. فللمرأة حق في الإرث غير أنه في كثير من الأحيان يكون نصيبها أقل من الرجل، حيث للذكر مثل حظ الأنثيين.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

يحدّد نظام المرافعات الشرعية اختصاص المحاكم الأسرية بالنظر في جميع المنازعات الشخصية والأسرية. أما نظام القضاء، فيرسي الأسس لنظام المحاكم الأسرية المتخصّصة، ويتّخذ كلا النظامين لغة محايدة في التنظيم.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

تتيح المادة 9 من نظام الجنسية العربية السعودية للمولود من أم سعودية وأب أجنبي أن يتقدم بطلب الجنسية بعد بلوغه سن الرشد بشروط محددة في النظام. ولابن أو بنت المواطنة حقوق ومزايا يتمتعون بها أسوة بالمواطنين، مثل تلك المتعلقة بالعمل والصحة والتعليم.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها المكفولة للرجل بشأن نقل الجنسية إلى زوجها الأجنبي.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

في عام 2024، أصدرت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية وثيقة الحقوق التي تنصّ على حق المرأة في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الصحية المتعلقة بخصوصيتها على نحوٍ متساوٍ مع الرجل، وعلى خدمات الرعاية الصحية للأمهات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

في عام 2024، أصدرت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية وثيقة الحقوق التي تنصّ على حق المرأة في الحصول على المشورة الصحية والشرعية بشأن تنظيم الإنجاب وخدمات منع الحمل، وذلك وفق إشراف طبي وعلى يد أشخاص مدرَّبين في المراكز الصحية والمستشفيات. ولم تتطرق الوثيقة إلى حق جميع النساء والفتيات في الحصول على خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

تم التطرق إلى هذه المسائل في الفصل الخاص بحقوق المرأة الصحية في وثيقة الحقوق الصادرة عن وزارة الصحة، وذلك في البند الخاص بتنظيم الإنجاب.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

أكّدت وثيقة الحقوق الصادرة في عام 2024 على "حق المرأة بالحصول على المشورة الصحية والشرعية للإجهاض في حالة الحمل المترافقة مع الأمراض شديدة الخطورة وفي حالة التهديد الشديد لحياة الحامل أو الجنين وتأكيد ذلك من خلال لجنة من ثلاث استشاريين ودعمها بقرار إفتائي من اللجنة الشرعية الطبية بشكل عاجل". والاجهاض غير مباح في حالات الاغتصاب أو سفاح القربى.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يُوجد أي نظام أو لائحة تتناول الحصول على الرعاية بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

لا يُوجد تشريع أو تنظيم يوجب تضمين التثقيف الشامل بشأن الصحة الجنسية في المنهج التعليمي الوطني.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

أكّدت وثيقة الحقوق الصادرة عن وزارة الصحة في عام 2024 على حقوق المرضى المصابين بالإيدز التي لا تختلف عن حقوق المرضى بشكل عام، وبالأخص على حقهم "في الوقت الكافي من الطاقم الطبي في مختلف مراحل التشخيص والعلاج والمراحل جميعها لشرح وتثقيف المريض عن التشخيص والياته والخطة العلاجية والعواقب والعلاجات البديلة وفق أحدث الطرق الطبية المبنية على البراهين". بالإضافة إلى ذلك، أكّدت وثيقة الحقوق على "حق المرأة في إجراء الفحوصات الوقائية والتشخيصية والعلاجية للأمراض التناسلية المعدية وغير المعدية والتأكيد على السرية والخصوصية في الأمراض الجنسية إلا بما تقتضيه القوانين و الإجراءات المرعية، من دون التطرق إلى الوضع العائلي أو الحصول على إذن من طرف ثالث".